

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

نزع السلاح النووي: التزام فرنسا الملموس

ورقة عمل مقدمة من فرنسا

... السعي إلى تحقيق عالم أكثر أمنا للجميع، وهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأسلوب يعزز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع

(قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٨٧ (٢٠٠٩))

تسعى فرنسا جاهدة لنزع السلاح وذلك طبقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار في مجال نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل، التي جعلت منها أهدافا خاصة.

ومن أجل التقدم نحو عالم أكثر أمنا، اعتمدت فرنسا نهجا ملموسا وشاملا لنزع السلاح:

- ملموسا، لأن الخطابات وحدها لا تكفي، وما يهم هو الأفعال. وفي هذا الصدد تنير فرنسا الطريق: فقد اتخذت إجراءات أحادية غير مسبقة، وأعدت مبادرات طموحة وملموسة من أجل مواصلة نزع السلاح بجدية، ولا سيما السلاح النووي، على الصعيد الدولي.
- شاملا، لأن تحسين ظروف الأمن الدولي يتطلب إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وكذلك نزع الأسلحة التقليدية وتعميم حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على المستوى العالمي، مع إيلاء المراعاة الواجبة لعدم انتشار القذائف التسيارية وتحقيق الأمن في الفضاء.



أولا - ما فعلته فرنسا

وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية

التوقف منذ سنة ١٩٩٢ عن إنتاج البلوتونيوم وسنة ١٩٩٦ عن إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض صنع الأسلحة النووية.

التقيد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

فرنسا هي الدولة الوحيدة التي قررت إغلاق وتفكيك منشآتها لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

ترسيخ الاستقرار الاستراتيجي والثقة

جميع أسلحتنا غير موجهة. وقد تم الإعلان عن إجراء "إلغاء التوجيه" هذا سنة ١٩٩٧ وأعيد تأكيده بانتظام منذ ذلك الحين.

الإعلان عن التخفيف من حالة تأهب المنظومتين النوويتين سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

الدولة الأولى، والوحيدة إلى حد الآن، التي أعلنت عن العدد الإجمالي لأسلحتها النووية: وهي أقل من ٣٠٠. وليس لدى فرنسا أي أسلحة نووية احتياطية.

الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية، إلى جانب المملكة المتحدة، التي تبلى مسبقا عن جميع عمليات الإطلاق التسيارية والفضائية التي تجريها وذلك في إطار مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

الدولة الوحيدة التي فتحت أبواب منشآتها القديمة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية للخبراء الدوليين (تم تنظيم زيارات في سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩).

حظر التجارب النووية نهائيا

الإعلان عن وقف التجارب النووية نهائيا سنة ١٩٩٦.

الدولة الأولى الحائزة لأسلحة نووية، إلى جانب المملكة المتحدة، التي وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سنة ١٩٩٦ وصدقت عليها منذ سنة ١٩٩٨.

الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية التي قامت، في ظل الشفافية وبشكل معلن أمام المجتمع الدولي، بتفكيك موقع التجارب النووية الواقع في المحيط الهادئ (مركز التجارب في المحيط الهادئ). وقد زارت بعثة خبراء دوليين هذا الموقع خلال الفترة بين ١٩٩٦ و ١٩٩٨ بهدف تقييم أثر التجارب الفرنسية على البيئة.

تساند فرنسا نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: حيث إنها مسؤولة عن ٢٤ محطة مراقبة.

خفض الترسانات إلى حد الاكتفاء الصارم

كما ذكر بذلك رئيس الجمهورية في الخطاب الذي ألقاه يوم ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ في شيربورغ، كانت فرنسا حريصة باستمرار على الإبقاء على ترسانتها النووية في أدنى مستوى ممكن بما يتواءم مع الظروف الاستراتيجية، وذلك تطبيقاً لمبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية.

وسمح تطور الظروف الاستراتيجية، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، بتقليص حجم القوات الفرنسية في كلتا منظومتها: وهكذا، خفضت فرنسا من ترسانتها النووية بالنصف في غضون عشر سنوات تقريباً.

- الصواريخ أرض - أرض: الدولة الوحيدة التي فككت كلياً صواريخها النووية أرض - أرض
- المنظومة المحيطية: الدولة الوحيدة التي خفضت بالثلث، وبشكل إرادي، عدد غواصاتها النووية القاذفة للصواريخ قيد الخدمة
- المنظومة الجوية: أعلن رئيس الجمهورية سنة ٢٠٠٨ عن خفض عدد الأسلحة النووية والصواريخ والطائرات المستخدمة في المنظومة الجوية بالثلث.

ثانياً - عمل فرنسا بالأرقام

- ٣٠٠ رأس نووية: هو مجموع الأسلحة النووية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وفرنسا هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعلن عن مجموع مكونات ترسانتها النووية.
- ٥٠ في المائة: خفضت فرنسا من ترسانتها النووية بالنصف في غضون حوالي عشر سنوات.
- صفر: لم يعد لدى فرنسا أي منشآت للتجارب النووية ولا منشآت لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

ثالثاً - ما تقترحه فرنسا مع شركائها الأوروبيين

من خلال مبادرات طموحة، تواصل فرنسا بذل جهود حاسمة على الصعيد الدولي لنزع السلاح مثلما فعلت على الصعيد الوطني. وهي تأمل في أن تسير جميع القوى النووية بشكل ملموس على نفس الدرب الذي سلكته والذي يعتمد على موقف التقيد الصارم بحد الكفاية فيما يتعلق بالترسانات النووية.

واستناداً إلى الاقتراحات التي قدمها رئيس الجمهورية في الخطاب الذي ألقاه في شيربورغ (٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨)، عرضت فرنسا بالاشتراك مع شركائها الأوروبيين، خطة عمل في مجال نزع السلاح، اعتمدها رؤساء الدول والحكومات السبعة والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتتضمن خطة العمل ما يلي:

- التصديق عالمياً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإكمال نظام التحقق الخاص بها، وكذلك القيام، في أقرب وقت ممكن، بتفكيك جميع منشآت التجارب النووية، بطريقة شفافة وعلنية أمام المجتمع الدولي
- بدء المفاوضات، دون تأخير ودون شروط مسبقة، بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، وكذلك تنفيذ وقف اختياري فوري لإنتاج تلك المواد وتفكيك المنشآت المخصصة لإنتاجها
- اتخاذ القوى النووية تدابير لبناء الثقة وإضفاء الشفافية
- إبرام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ترتيباً ملزماً قانوناً خلفاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وكذلك التخفيض الشامل لمخزون الأسلحة النووية في العالم عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبخاصة من قبل الدول التي تمتلك أضخم ترسانات منها
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية التكتيكية بإدراج هذه الأسلحة في العمليات الشاملة الهادفة للحد من الأسلحة ونزع السلاح بغرض خفض هذه الأسلحة وإزالتها
- الشروع في مشاورات بشأن معاهدة لحظر الصواريخ أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى
- انضمام الجميع إلى مدونة سلوك لاهاي وتنفيذها لها
- إضافة إلى ما تقدم، حشد الجهود في جميع مجالات نزع السلاح الأخرى.